

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن اندماج بنك التصدير والاستيراد الياباني وصندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار في البنك الياباني ،

الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن اندماج بنك التصدير والاستيراد الياباني وصندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار في البنك الياباني ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٤ أبريل سنة ٢٠٠٠ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٠ صفر سنة ١٤٢١ هـ
 (الموافق ١٤ مايو سنة ٢٠٠٠ م) .

سفارة اليابان بالقاهرة
جمهورية مصر العربية

القاهرة في سبتمبر ١٩٩٩

السيد الوزير المفوض / عزت سعد

نائب مساعد وزير الخارجية لشئون المعاهدات - وزارة الخارجية

يشرفني إفادتكم أن كل من بنك التصدير والاستيراد الياباني (JEXIM) وصندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار (OECD) سيندمجا في مؤسسة مالية جديدة هي البنك الياباني للتعاون الدولي (JBIC) وذلك اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٩ ، على أساس وثيقة الاندماج التي أقرها المجلس التشريعي الياباني (DIET) في دورة انعقاده الأخيرة والتي دخلت حيز النفاذ في ١٦ أبريل ١٩٩٩ ، وستنتقل جميع حقوق والالتزامات المؤسستين السابقتين (JEXIM) و (OECD) إلى المؤسسة الجديدة (JBIC) فور تأسيسها .

وحيث إن ال (JBIC) سيكون الخلف القانوني للمؤسستين المتقدمتين ، لذا يشرفني أن أؤكد ، نيابة عن الحكومة اليابانية ، أن جميع الحقوق والالتزامات ، بما في ذلك الامتيازات والتسهيلات ، والمتعلقة بعمل المؤسستين تجاه الجهات المعنية في جمهورية مصر العربية ، ستنتقل إلى ال (JBIC) اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٩ وتشمل تلك الحقوق والالتزامات ما هو منصوص عليه في الخطاب المتبادل الموقع بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٩٠ والمعدل والموقع بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٩٩ ، بشأن تعين ممثل مقيم بجمهورية مصر العربية لضمان التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار (OECD) والعاملين معه / معها .

وأتشرف بأن أقترح بأن تعتبر هذه المذكرة ومذكرتكم بالرد ، نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة ، بشارة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية والذى يفيد إقامة الإجراءات القانونية اللازمـة لدخول هذا الاتفاق حيز النـفاذ .

وإنـى لأنـتـهزـ هذهـ الفـرـصـةـ لأـجـدـدـ لـكـمـ عـظـيمـ تـقـدـيرـيـ

آكيـوـ شـিـروـتاـ

القائم بالأعمال بسفارة اليابان

بـجمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ

المناهضة في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩

صاحب السعادة :

أتشرف بالإحاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

يشرفنى إفادتكم أن كل من بنك التصدير والاستيراد اليابانى (JEXIM) وصندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار (OECF) سيندمجا فى مؤسسة مالية جديدة هى البنك اليابانى للتعاون الدولى (JBIC) وذلك اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٩ ، على أساس وثيقة الاندماج التى أقرها المجلس التشريعى اليابانى (DIET) فى دورة انعقاده الأخيرة والتي دخلت حيز النفاذ فى ١٦ ابريل ١٩٩٩ ، وستنتقل جميع حقوق والتزامات المؤسستين السابقتين (JEXIM) و (OECF) إلى المؤسسة الجديدة (JBIC) فور تأسيسها .

وحيث إن ال (JBIC) سيكون الخلف القانونى للمؤسستين المتقدمتين ، لذا يشرفنى أن أؤكد ، نيابة عن الحكومة اليابانية ، أن جميع الحقوق والالتزامات ، بما فى ذلك الامتيازات والتسهيلات ، والمتعلقة بعمل المؤسستين تجاه الجهات المعنية فى جمهورية مصر العربية ، ستنتقل إلى ال (JBIC) اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٩ وتشمل تلك الحقوق والالتزامات ما هو منصوص عليه فى الخطاب المتبادل الموقع بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٩٠ والمعدل والموقع بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٩٩ ، بشأن تعيين ممثل مقيم بجمهورية مصر العربية لصندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار (OECF) والعاملين معه / معها .

وأتشرف بأن أقترح بأن تعتبر هذه المذكرة ومذكرتكم بالرد ، نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة ، بشارة اتفاق بين الحكومتين

يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية والذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن ما تقدم مطابق لفهم حكومة جمهورية مصر العربية وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وأينى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير مفوض / عزت سعد

نائب مساعد وزير الخارجية

للمعاهدات

قرار وزير الخارجية

رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ١٣٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٤ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن اندماج بنك التصدير والاستيراد الياباني وصندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار في مؤسسة مالية جديدة هي البنك الياباني للتعاون الدولي اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩٩ ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣٠ ،

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٤ :

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٧ :

قرر :

(المادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن اندماج بنك التصدير والاستيراد الياباني وصندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار في مؤسسة مالية جديدة هي البنك الياباني للتعاون الدولي اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩٩ ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣٠

ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٠/٥/٢٢

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢

وزير الخارجية

عمرو موسى